أنباء سورية

مخاوف من تحويل الاهتمام من الانتقال السياسي إلى مجرد البحث عن دستور جديد

«جنيف 6»: «وثيقة» ديمستورا حول الدستور تثير حفيظة المعارضة

عواصم ـ وكالات: تقلص جدول أعمال الجولة السادسة من المفاوضات السورية ـ السورية المنعقدة في جنيف، من بحث ما كان يعرف بـ «السلال الأربع» التي تتحدث عن الانتقال السياسي والمعتقلين بجانب قضايا المرحلة الانتقالية، إلى بحث محدد حول آلية إيجاد دستور جديد. وتتخوف المعارضة من أن يؤدي ذلك إلى تحويل الاهتمام بالانتقال السياسي إلى الحديث عن الدستور فقط. وقد فاجأ المبعوث الأممي الى سورية ستافان ديمستورا وفدي النظام والمعارضة على حد سواء بعد تقديمه وثيقة تقترح تمهيد الطريق أمام إعداد دستور جديد، وتنص على وضع «آلية تشاورية». وبحسب تسريبات من وفد الهيئة العليا للمفاوضات المعارض، فقد تلقى من ديمستورا وثيقة تقترح تشكيل فريق من الناشطين في المجتمع المدني والتكنوقراط يتم تكليفهم تمهيد الطريق أمام إعداد دستور جديد، وفقا لما نقلت شبكة «شام» الإخبارية ومصادر إعلامية أخرى.

وأكدت الوثيقة على ضرورة التوصل إلى «آلية تشاورية تعمل على رؤى قانونية محددة وكذلك ضمان عدم وجود فراغ دستوري أو قانوني في أي وقت خلال عملية الانتقال السياسي الذي يتم التفاوض عليه».

وفي حين نقلت «الأناضول» عن مصادر معارضة أن الولايات المتحدة الأميركية موافقة عليها، أبدى الوفد الرسمي تحفظات كثيرة حول الوثيقة، بحسب المتحدث باسم الهيئة العليا للمفاوضات، «منذر ماخوس».

كما أكد سالم المسلط أن وفد الهيئة لن يناقش نقاطا محددة ولكن سيبحث ما يتعلق بمستقبل سورية كدولة يحكمها موافقة الشعب وفي ظل سيادة القانون ووطن خال من العنف والخوف من قبل الدولة أو من قبل الإرهابيين أو المجموعات المسلحة الأجنبية.

جاء ذلك ردا على الخلاف مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة ستافان دي ميستورا والخاص بطلب دي ميستورا بحث ملف الدستور في هذه الجولة وسبل إنشاء هيئة استشارية لصياغة الخطوط العريضة لدستور المستقبل في سورية.

اطفال سوريون يلعبون على هامش الاحتفال بتدشين مشروع الطاقة الشمسية لمخيم الازرق للاجئين السوريين في الاردن (أ.ف.ب)

الوثيقة تسعى إلى تجنب الفراغ الدستوري في أي وقت خلال عملية الانتقال السياسي

وقال المسلط «لا يمكن للأسد أن يقود دولة مع هذا الدستور كما أنه لا يمكن لأي دستور متفق عليه مع الأمم المتحدة أن يسمح بالقتل الجماعي في السجون أو استخدام الأسلحة الكيميائية أو البراميل المتفجرة أو الحصار والمجاعة».

من جهته، قال المتحدث باسم الهيئة العليا للمفاوضات رياض نعسان آغا في تصريح لقناة «الجزيرة» إن لوفد المعارضة ملاحظات على اقتراح ديمستورا ومازال بصدد دراسته، لاسيما لجهة إشارة الاقتراح إلى تنظيم الآلية الاستشارية لمؤتمر للحوار الوطني، وهو ما قد يعني تقويض مجمل العملية السياسية.

وأعرب آغا عن خشيته من أن يكون ديمستورا متأثرا بالطروحات الروسية التي حاولت لعدة مرات تمرير مسودة لدستور جديد وضعه خبراء روس في الاجتماعات السابقة في الاستانا، ونقلت «الجزيرة» عن مصادر معارضة وصفها الآلية التي اقترحها المبعوث الأممي بأنها «ألغام سياسية» وتحتاج إلى توضيحات، إذ تقترح الآلية إيجاد حل سياسي للأزمة السورية عن طريق وضع دستور جديد للبلاد.

وبحسب «الأناضول»، فإن عدد أعضاء الآلية من 4 إلى 6 أعضاء من الهيئة العليا للمفاوضات، وتضم عضوا واحدا من منصة القاهرة، وعضوا واحدا من منصة موسكو، إلى جانب مجموعة عمل من قبل النظام. وتركز وثيقة ديمستورا على أن الهدف من الآلية «تقديم الدعم للمباحثات السورية ـ السورية، بهدف المساعدة على تحقيق تقدم سريع يكون مبنيا على أسس دستورية وقانونية صلبة، ورؤى قانونية محددة، وكذلك ضمان عدم وجود فراغ دستوري في أي وقت خلال عملية الانتقال السياسي المتفاوض عليها». والآلية بحسب الوثيقة سيترأسها مكتب المبعوث الأممي «مستعينا بعدد من الخبراء من المكتب، وتشمل مشاورات منفصلة يجريها مكتب المبعوث الخاص، مع عدد من الخبراء القانونيين تسميهم الحكومة والمعارضة».

في هذا الإطار، أعلن الائتلاف الوطني السوري أن رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية رياض سيف سيلتقي ديمستورا بمقر الأمم المتحدة في جنيف اليوم، حيث سيبحث برفقة عضوي الهيئة السياسية هادي البحرة وحواس خليل العملية السياسية الجارية حاليا.

وقال رياض سيف ـ في بيان وزع في جنيف «إن الوصول إلى الانتقال السياسي هو أهم ما يطمح إليه السوريون»، مشددا على ضرورة «أن تتحمل الأمم المتحدة مسؤولياتها بشكل كامل، وأن يكون دورها شاملا وكاملا في عملية وقف إطلاق النار، وأن تسعى إلى أن تكون جميع المناطق السورية آمنة وخالية من القصف بكل أشكاله».

سباق أميركي ـ إيراني نحو الحدود السورية ـ العراقية: من يصل أولاً لـ «فتح» أو «قطع» طريق بغداد ـ دمشق؟!

الوضع على الأرض السورية بات أكثر وضوحا وتبلورا بعد اتفاق المناطق الآمنة الذي هو في الواقع اتفاق «تقسيمات الأمر الواقع» موزعة على خمس مناطق نفوذ دولية وإقليمية: «الساحل الروسي» ومركزه اللاذقية، و«الشمال التركي» ومركزه إدلب، و«الشرق الأميركي» ومركزه الحسكة، و«الوسط الإيراني» ومركزه دمشق، و«الجنوب الأردني» ومركزه درعا.

«اتفاق الأستانة» حول المناطق الآمنة أعاد تعديل الأولويات: أولوية النظام السوري وحلفائه لم تعد إدلب وشمال سورية وإنما دير الزور وجنوب سورية. وأولوية الأميركيين لم تعد معركة الرقة والشرق وإنما دير الزور أيضا والجنوب. في الواقع ثمة سباق إيراني ـ أميركي قد بدأ في اتجاه الحدود السورية ـ العراقية للوصول إليها والتحكم بممراتها. هذا السباق ينبئ بمعركة كبرى هي الثانية من حيث حجمها وضراوتها بعد معركة حلب، لا بل تفوقها في البعد الاستراتيجي، لأن معركة الحدود العراقية ـ السورية هي معركة الخط الذي يوصل إيران الى بيروت عبر بغداد ودمشق: الأميركيون يريدون قطع هذا الطريق الحيوي في إطار استراتيجية فصل سورية عن العراق وإضعاف النفوذ الإيراني، والإيرانيون يريدون «فتح» هذا الطريق الذي يضمن لهم وصول الإمدادات الى حلفائهم في سورية ولبنان ويدعم مشروع بقاء نظام الأسد.

من الواضح أن التوتر العسكري والاهتمام الدولي انتقل خلال الأيام الأخيرة من شمال سورية إلى جنوبها، وذلك بعد قرار النظام وحلفائه فتح معركة الوصول إلى الحدود العراقية. ومن ثم، تأمين ممر بغداد ـ دمشق ولاحقا ممر بيروت ـ طهران، بالتزامن مع ما يجري تداوله عن حشود عسكرية على الحدود الأردنية مع سورية، تمهيدا لعملية تدعمها واشنطن في الجنوب. وتقاطعت المعلومات عن وصول تعزيزات كبيرة للنظام السوري وحلفائه إلى منطقة البادية الصحراوية، على الحدود مع العراق والأردن، حيث يتوقع شن معركة كبيرة ضد تنظيم «داعش» لفتح طريق بغداد ـ دمشق، تمهد بدورها لمعركة السيطرة على محافظة دير الزور، التي تحولت أخيرا إلى معقل للتنظيم. إلا أن خطط طهران لن تجد على ما يبدو الطريق معبدا أمامها، في ظل سعي واشنطن إلى استباق هذه المعارك، والسعي إلى دعم المجموعات المحسوبة عليها للوصول إلى دير الزور أولا.

وبينما تصل تعزيزات كبيرة على محاور الجبهات المحيطة بمدينة تدمر، استعدادا لعملية عسكرية باتجاه بلدة السخنة، يأتي تحرك الجيش السوري في محاذاة تلال القلمون الشرقي انطلاقا من شمال شرق مطار السين، ليلاقي تحركه الذي بدأه عقب السيطرة على تدمر جنوبا، باتجاه عقدة طريق البادية التي تربط دمشق وتدمر وبغداد، وتشكل مفترق الطريق الأقرب نحو العراق من وسط سورية، عبر معبر التنف الخاضع لسيطرة فصائل يدربها «التحالف» الأميركي. وتحشد الولايات المتحدة الأميركية الجيوش في الأردن، قرب الحدود السورية، بعدما بدأت المجموعات السورية المعارضة تنفيذ انتشار واسع في البادية، بهدف منع الجيش السوري وحلفائه من الوصول إلى الحدود العراقية، وتريد واشنطن إقامة حزام أمني في الجنوب والشرق السوريين، بهدف استخدامه للضغط على دمشق ميدانيا، وفي أي مفاوضات مستقبلية، والحؤول دون فتح طريق دمشق ـ بغداد البرية.

«المعركة الحدودية» لا تقتصر على الجانب السوري من الحدود، وإنما تشمل الجانب العراقي أيضا، حيث انطلقت عمليات يقودها «الحشد الشعبي» الذي تحركه ايران ايضا باتجاه منطقة القيروان، جنوب غرب تلعفر، في مرحلة ثانية لعملية تهدف الى تطهير المناطق باتجاه البعاج، ومنها نحو المناطق الحدودية مع سورية. وتتحدث مصادر كردية عن رغبة إيران في الحصول على ممر لها عبر محافظة ديالى شرق العراق مرورا بمحافظة نينوى وقضاء تلعفر الى الأراضي السورية. والأهداف الرئيسية لهجمات الحشد الشعبي تندرج في إطار محاولة إيران منذ فترة، فتح ممر من هذه المنطقة إلى سورية، كما أن دعم القوات التابعة لحزب العمال الكردستاني في سنجار من قبل إيران والشيعة في العراق، يصب في هذا الاتجاه. وتستبعد المصادر تحول حلم إيران إلى حقيقة، لأنه إذا ما تقدم الحشد أكثر، فإن دولا اقليمية وتركيا والولايات المتحدة ستتدخل.

أنباء لبنانية

عودة قانون الانتخاب إلى "الستين" مع أرجحية التمديد

مصادر لـ «الأنباء»: ترامب وراء عدم دعوة عون إلى القمة الأميركية ـ العربية

بيروت ـ عمر حبنجر

الانتظارات الاقليمية عادت تشد بحلول لبنان الانتخابية الى الخلف، في البداية كان انتظار مآل الوضع في سورية، واليوم بدا ثمة من يفضل التريث في تسعير النار تحت طبخة قانون الانتخابات الى ما بعد القمة الاميركية ـ العربية الاسلامية، ومن اجل الوقوف على الموقف الذي سيعتمده الوفد اللبناني الذي يرأسه الرئيس سعد الحريري ومن اعضائه وزير الخارجية جبران باسيل من مقررات القمة دعما او اعتراضا.

هذا الجو خيم على جلسة مجلس الوزراء التي انعقدت امس في السراي وبرئاسة الرئيس الحريري.

وفي معلومات لـ «الأنباء» من مصادر موثوقة فإن الرئيس الاميركي دونالد ترامب هو من طلب حصر دعوة لبنان برئيس حكومته، وربما بسبب مواقف الرئيس ميشال عون المراعية لحزب الله ومن خلفه ايران والنظام السوري.

ويبدو ان الرئيس عون متفهم للوضع، وقد توافق مع الرئيس الحريري على الموقف اللبناني الواجب، حيث يكون الوزير باسيل الى جانبه، لكن الفرقاء الآخرين مازالوا على قلقهم، لذلك عمدوا تجميد حركة الاتصالات من اجل قانون الانتخابات الى ما بعد هذه القمة، فاذا سارت الامور على خير ما يرام يمكن جمع مجلس النواب خلال 24 ساعة واتخاذ القرار اما بالعودة الى قانون الستين او بالتمديد للمجلس مرة ثالثة، مع ترجيح المصادر لـ «الأنباء» لكفة التمديد، واذا اصطدم موقف رئيس الحكومة في القمة بالموقف الذي يريده حزب الله فقد تتدهور الامور الى درجة تطيير الحكومة.

واعترفت المصادر بأن كل ما حصل من اخذ ورد حول قانون الانتخابات هو لعب في الوقت الاقليمي الضائع ولتيئيس اللبنانيين وبالتالي اقناعه بأنه ليس في ميدان الانتخاب سوى قانون الستين، او بالاحرى التمديد الذي اعتبر سامي الجميل رئيس حزب الكتائب انه بات حتميا.

وقبيل دخوله الى قاعة مجلس الوزراء، اعترف وزير الداخلية نهاد المشنوق بأنه لا جديد انتخابيا «ولدينا متسع من الوقت حتى 19 يونيو، واذا لم تكن هناك جدية في البحث فالقانون النافذ موجود».

وفي السياق الانتخابي، عقد اجتماع بين رئيس اللقاء النيابي الديموقراطي وليد جنبلاط ونائب رئيس القوات اللبنانية جورج عدوان في دارة جنبلاط في بيروت، وفي الوقت ذاته كان هناك لقاء في معراب بين رئيس القوات اللبنانية د.سمير جعجع ونائب التيار الوطني الحر ابراهيم كنعان بحضور الوزير ملحم رياشي.

وتردد ان فريق التيار لم يكن مرتاحا لحراك عدوان الاخير.

وتحدثت قناة «او.تي.ڤي» الناطقة بلسان التيار الوطني الحر عن سيناريو محتمل عشية 29 الجاري، وهو الموعد الذي حدده الرئيس نبيه بري للجلسة التشريعية المقبلة، ليبدو انه لا نية لإقرار قانون انتخابات جديد ويصبح من الثابت ان الكم الهائل من المشاورات والاتصالات واللقاءات التي جرت في السر والعلن لم تكن الا من باب التمييع والتسييس والمماطلة، ويطرح مرة في التداول فجأة مرة اخرى اقتراح قانون معجل مكرر ما موضوعه التمديد، فكيف سيتعامل رأس الدولة مع الواقع المستجد حينها؟

عمليا، كل مشاريع القوانين الانتخابية خرجت من التداول، واهترأ حبل التواصل، ونفد الوقت الضائع تحت وطأة العجز عن اشتراع قانون انتخابي.

الرئيس العماد ميشال عون مستقبلا حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في بعبدا (محمود الطويل)

باسيل يعود إلى «التأهيلي» وبري يفكر في تقديم موعد الجلسة

لم يتردد رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل في العودة الى التأهيلي، ردا على تراجع الرئيس نبيه بري عن سلة مجلس الشيوخ وقانون انتخابي على أساس النسبية.

بري وصف ملاحظات الوزير باسيل على مشروع مجلس الشيوخ، بأنها محاولة لتحويله إلى هيئة مراقبة على مجلس النواب. ونقل عنه استياءه البالغ من المشروع التأهيلي، وحتى من الصوت التفضيلي، واصفا توسيع الدوائر إلى 16 دائرة انتخابية (مشروعه ست دوائر فقط) بأنه تقطيع للمناطق، وفرز خطير للبشر، وصفعة قوية للتعايش الوطني وهو ما لا يمكن إطلاقا القبول به.

وقالت مصادر مواكبة للحراك الانتخابي قبل توقفه إن النقاش عاد إلى المربع الأول، الأمر الذي قد يدفع بالرئيس نبيه بري، بعد الموقف التصعيدي للوزير باسيل إلى التفكير بتقديم موعد الجلسة النيابية من 29 الجاري إلى فترة تتناسب مع عزم الرئيس ميشال عون رد قانون التمديد للمجلس النيابي.

وأشار مصدر مطلع إلى ان ما رشح من معلومات من ان الرئيس عون سيستخدم صلاحياته برد قانون التمديد في مهلة الخمسة أيام، إذا ما أقر في جلسة 29 الجاري، وفقا للمادة 56 من الدستور، وبالتالي فإن رده سيأتي قبل يومين من نهاية العقد العادي في 31 الجاري، مشترطا ان يكون على جدول أعمالها فقط إقرار قانون جديد للانتخاب، قد فتح الباب امام إعادة النظر بموعد الجلسة، حتى يتمكن المجلس من إعادة التأكيد على قانون التمديد وبالاغلبية المطلقة أي 65 نائبا. وفي هذه الحالة، ووفقا للمادة 57/د فإن الكرة تعود إلى ملعب بعبدا. وفي حال انقضاء المهلة دون إصدار القانون أو إعادته يعتبر القانون نافذا حكما ووجب نشره (الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة).

وهناك أوساط تشير الى أن الهدف من تحديد موعد 29 الجاري للجلسة الاشتراعية، هو إمرار التمديد الى سبتمبر، بعد العودة الى قانون الستين، وتؤكد أن هذا العرض قد وصل الى الثنائي المسيحي، لكن هذا الثنائي، وتحديدا الرئيس ميشال عون يرفض بنحو قاطع القبول بالتمديد الى سبتمبر لإجراء الانتخابات وفق قانون الستين، وأن الخيار الآخر هو الذهاب الى تاريخ 19 يونيو وما بعده، حيث يمكن وبعد اعتبار المجلس النيابي (ورئيسه) منتهي الولاية، الدعوة الى انتخابات تكون حينها هي النتيجة لوصول الأمور الى الحائط المسدود.

بدأ الحديث عن سيناريوهات ما بعد 20 يونيو

المتفائلون بحتمية عدم الوصول إلى الفراغ ينتظرون أن يأتي الضغط في اللحظات الأخيرة بالوصول إلى التمديد للمجلس النيابي تحت سيف الخوف من الدخول في الفراغ، وأن عون قد يقبل بالتمديد حفاظا على عهده، ما دام بري لن يقبل بـ «الستين» وعون أيضا. أما من يعرفون عون، فيقولون إن رئيس الجمهورية لن يكون لديه مانع في حصول الفراغ وأخذ الأزمة إلى مداها الأخير، ولو لم يكن هناك أفق واضح للحل، بحسب صحيفة «الاخبار».

ومع اشتداد الأزمة، وصعوبة الوصول إلى اتفاق في ربع الساعة الأخير على ما عجزت عنه القوى السياسية طوال السنوات السبع الماضية، بدأ مقربون من بري وآخرون في فريق 8 آذار يرسمون احتمالات الأزمة المفتوحة، ما بعد ليل 19 ـ 20 يونيو المقبل. وفي الأسابيع الماضية، جرت لقاءات رفيعة المستوى بين حزب الله وحركة أمل، ووضع الفريقان حلفاءهما في أجواء هذه اللقاءات، وما نتج منها من اتفاق على قيادة بري دفة المرحلة المقبلة، وبقاء حزب الله كخط «إطفائي» خلفي، لمواجهة الفراغ المحتمل في المجلس النيابي.

وتقول «الاخبار» أن رئيس المجلس النيابي لن يترك قصر عين التينة، مقر الرئاسة الثانية، كما يجتهد دستوريون، لأن الفتوى الدستورية عند بري جاهزة، وهي استمرار هيئة مكتب المجلس، ورئيسها، بتصريف الأعمال. ثانيا، لن تستطيع حكومة الرئيس سعد الحريري الاستمرار في تصريف الأعمال، ان كان عبر استقالة عدد كاف من الوزراء منها لإسقاط ميثاقيتها، أو عبر ضغوط أخرى تحول دون ممارسة الوزارات دورها بشكل طبيعي. وفي حال لم يجر التحرك سريعا من قبل رئاسة الجمهورية لاستنباط الحلول، فقد يتحول الفراغ في المجلس النيابي إلى فراغ كامل في الدولة اللبنانية، يدفع بالتشكيك في شرعية رئاسة الجمهورية نفسها، ما دام النظام اللبناني هو نظام برلماني قائم على شرعية المجلس النيابي الشعبية.

وبدأ في بعض الدوائر كلام عن «ربع الساعة الأخير»، الذي قد يضطر الجميع للذهاب رغما عنهم وقبل 20 يونيو، الى «خطوة إنقاذية» تكون:

- إما بانعقاد المجلس النيابي من الآن حتى 31 الجاري (ضمن العقد العادي)، أو ضمن عقد استثنائي يفتح بعد 31 الجاري، لإقرار قانون جديد مع تمديد تقني لأشهر. وهذا الاحتمال وارد لكنه صعب ربطا بالأفق المسدود حاليا.
- إما بانعقاد المجلس خلال الفترة ذاتها، على قاعدة الضرورات تبيح المحظورات، لإقرار اقتراح التمديد المقدم من النائب نقولا فتوش.
- إما بانعقاد المجلس، وخلال الفترة ذاتها أيضا، وعلى القاعدة ذاتها، لإقرار تعديلات في القانون النافذ حاليا، أي قانون الستين، لإجراء الانتخابات على أساسه بعد تمديد تقني لستة أشهر على الأكثر.

ولكن، حتى هذا «الربع» ليس أكيدا الوصول إليه، لسببين:

1 ـ اجتهاد جديد يقول بإمكانية أن يبادر رئيس الجمهورية الى الطلب من الحكومة حل المجلس النيابي قبل 20 يونيو، على أن يقترن الحل بتحديد موعد إجراء الانتخابات خلال 3 أشهر.

2 ـ إن رئيس الجمهورية يبدو أنه بدأ يكيف نفسه مع مرحلة ما بعد 20 يونيو، تحكمه قناعة بأن الدستور يرعى تلك الفترة، ولا يبدو أنه بصدد التراجع عن هذه القناعة.